جاء بعد النصح والتدرج في استخدام أساليب وأدوات الرقابة البرلمانية

الحجرف: استجواب لوزير التجارة على خلفية تجاوزات مالية وتضارب مصالح وتعدٍ على المال العام

اعتبر النائب مبارك الحجرف أن صعود وزير التجارة والصناعة خالد الروضان إلى منصة الاستجواب أصبح استحقاقا طارئا لا يقبل التسويف، وذلك بعد ثبوت إساءته لاستعمال السلطة في اهم القضايا المتعلقة بالمال العام التي من أهمها واقعة حصول شركة سينار على مناقصات من الدولة، فضلا عن عمليات التحريف التي يقوم بها الوزير في تعاملاته مع السلطة التشريعية والتي تظهر بصورة سافرة تعرقل سير العمل البرلماني وسعيه إلى تعطيل مجلس الأمة عن مباشرة دوره الرقابي، في سابقة دخيلة على جميع الأصول والأعراف المتوافق عليها بين السلطتين التي تهدف إلى تضليل ممثلي الأمة عن خبايا اهم القضايا التي تتعلق بالمال العام.

مبارك الحجرف

استجواب الروضان مستحق وحاولنا تجنبه ولكن لا حياة لمن تنادي

وأكد الحجرف في بيان صحافي ان الاستجواب الذي سيقدم لوزير التجارة والصناعة خالد الروضان جاء بعد النصح والتدرج في استخدام أساليب وأدوات الرقابة البرلمانية، كما حاولنا اكثر من مرة نصحه لكن «لا حياة لمن تنادي».

وقال الحجرف إن ما يثار حول حصول شركة سينار على مناقصات من الحكومة يثير الشبهات ويضع الوزير الروضان في موقف حرج، مؤكدا أن تضارب المصالح والتنفيع عنوان حقيقي لما يقوم به الوزير الروضان، وأن الوزير الروضان مطالب بالاستقالة الفورية إذا ثبت أن شركة سينار حصلت على مناقصة وإذا تعنت فعليه أن ينتظر طرح الثقة فيه من قبل ممثلي الأمة.

وقال النائب الحجرف إن المشروعات الصغيرة التي جاءت بتوجيهات سامية من صاحب السمو الأمير تعيش أسوأ حالاتها وأسوأ مراحلها حيث نشهد تراجع الاهتمام بمشاريع الشباب وأنشطتهم، مؤكدا أن ما يثبت ذلك حجم المشروعات والانشطة المرفوضة وغير المطابقة للشروط حسب ما يدعي القائمون على هذا الجهاز والذين مع الأسف يعطون موافقات مبدئية على المشاريع التي تم رفضها بعدما ينفق الشاب دراسات جدوى ومالا ووقتا وبعدها ترفض والسبب يعود الى تلك التعيينات «الباراشوتية» والمزاجية التي خضع لها هذا الجهاز الحيوي في عهد الوزير الروضان والتي كانت كارثية بحق الشباب وطموحهم.

إذا حصلت شركة «سينار» على مناقصة فعلى الوزير الاستقالة والتعنت سيؤدي لطرح الثقة فيه من قبل نواب الأمة

«المشروعات الصغيرة» تعيش أسوأ حالاتها بسبب التعيينات الباراشوتية والمزاجية التي قتلت طموح الشباب للعمل الحر

العدساني: سنتابع إجراءات «الصحة» حول وفاة الطفلة درة الحرز

استنكر بشدة النائب رياض العدساني الحادثة الأليمة بوفاة الطفلة درة الحرز، سائلا المولى عز وجل أن يرحمها بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها الصبر والسلوان.

كما أكد العدساني أنه سيتابع إجراءات وزارة الصحة واللجنة المشكلة بالتحقيق بشأن حادثة الوفاة، وعلى الوزير ومسؤولي الوزارة المختصين أن يتحملوا مسؤولياتهم وألا يترك التحقيق مفتوحا دون تحديد مدة له، مطالبا بتطبيق أشد العقوبات في حال ثبوت الخطأ، علما أن هذه القضية لن تمر مرور الكرام. وقال العدساني: إن هناك العديد من الكفاءات الطبية ويجب المحافظة على هذه الكفاءات ولكن في الجانب الآخر هناك مسؤوليات على وزارة الصحة ومنها الحزم وتشديد الإجراءات وإيقاف مسلسل الأخطاء الطبية ولا بد من معاقبة المتسبب، كما أؤكد متابعتي لتلك القضايا الخطيرة التي أهدرت أرواح الأطفال ومنها الطفلة هاجر المطيري، رحمها الله، في شهر ابريل 2018 وقد وجهت سؤالا برلمانيا بذات الحادثة الأليمة بعد مضي نحو ثلاث أشهر من التحقيق وبانتظار الإجابة عن سؤالي البرلماني مرفق معها الإجراءات لتلك الحادثة وما يشابهها من الحالات المماثلة، بالإضافة إلى انني سأتابع قضية الطفلة درة الحرز، رحمها الله، وغيرها من القضايا المشابهة التي تتعلق بالأخطاء الطبية وأرواح المرضى، وإن لم تقم الوزارة باتخاذ الإجراءات اللازمة والقانونية بحق المتسببين في حال ثبوت الخطأ، أؤكد انني سأستجوب وزير الصحة، فأرواح الناس غالية وجميعنا مسؤولون عنها ومؤتمنون عليها، لذا لن أتهاون في مثل هذه القضايا.

رياض العدساني

طالب بسرعة الكشف عن التحقيق بوفاة الطفلة درة الحرز

حماد: تكرار الأخطاء الطبية والتهاون بصحة المواطنين أمر غير مقبول

طالب النائب سعدون حماد وزير الصحة العامة الشيخ باسل الصباح بسرعة الكشف وبكل شفافية عن نتائج التحقيق في وفاة الطفلة درة عبدالرضا الحرز في مركز الجلدية بمنطقة عبدالله السالم، وذلك بعد إعطائها حقنة بالخطأ من قبل الطبيبة التي أشرفت على علاجها، مطالبا بضرورة اتخاذ كل الإجراءات القانونية لمحاسبة المتسببين حال ثبوت وفاة الطفلة نتيجة لخطأ طبي.

وأكد حماد أن تكرار مسلسل الأخطاء الطبية الناتجة عن الإهمال والاستهتار والعبث بأرواح الناس أصبح أمرا غير مقبول ولا يمكن التهاون به ويتطلب منا ضرورة التدخل بشكل عاجل لإقرار قانون يغلظ عقوبة تلك الأخطاء الطبية، وذلك للحد من تكرارها وحتى يتحمل الكل مسؤولياته.

سعدون حماد

عسكر: السماح لـ «التعاونيات» باستخراج تراخيص مؤقتة لاستغلال ساحات الفضاء كملاعب رياضية

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة جاء فيه:

نظرا لوجود ساحات فضاء في العديد من الأماكن غير مستغلة من قبل الدولة في الوقت الحالي حيث يمكن الاستفادة من هذه الساحات عن طريق عمل ساحات للترفيه وملاعب رياضية في المناطق السكنية وذلك حفاظا على الشباب واستغلال طاقاتهم الاستغلال الأمثل.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

(نص الاقتراح)

1 ـ السماح للجمعيات التعاونية باستخراج تراخيص مؤقتة لاستغلال ساحات الفضاء كملاعب رياضية وساحات شعبية للترفيه، وتقديم خدماتها للمواطنين بالمجان أو بمبالغ رمزية لا تهدف للربح.

2 ـ مراعاة السهولة في عمل التراخيص.

3 ـ مراعاة توفير شروط الأمن والسلامة بتلك الساحات قدر الإمكان.

4 ـ مراعاة سكان المنطقة عامة والمجاورين لتلك الساحات خاصة، بحيث يراعى عند اختيار تلك الساحات ألا تحدث ضررا أو مضايقة في مسألة المواقف أو خلافه.

5 ـ أن تتم الموافقة بالتنسيق مع الهيئة العامة للشباب والرياضة.

المطيري: لا ردع من قبل «الصحة» لإيقاف الأخطاء الطبية ولن نتردد في استجواب الوزير

استغرب النائب ماجد المطيري عدم اتخاذ اجراءات رادعة من قبل وزارة الصحة لإيقاف نزيف الأخطاء الطبية المتكررة، موضحا انه بالأمس راحت الطفلة درة الحرز ضحية الأخطاء الطبية عن طريق حقنها بإبرة بالخطأ في مركز الجلدية، وقبل أشهر ودعت الطفلة هاجر المطيري الدنيا بسبب إهمال طبي، والعقاب مجرد لجنة تحقيق لذر الرماد في العيون. وقال المطيري في تصريح صحافي إن وزير الصحة عاجز عن الإصلاح فيجب أن يحاسب فورا، وإلا فعليه انتظار الاستجواب الذي سيقدم له، مطالبا مسؤولي الصحة بأن يتحملوا مسؤولياتهم، وأن يختصر عمل لجنة التحقيق لأن هناك الكثير من اللجان التي شكلت والنتيجة لم يعاقب أحد أو عقاب لا يسمن ولا يغني من جوع.

وطالب المطيري بإيقاف مسلسل الأخطاء الطبية ومعاقبة المتسبب بدلا من هدر أرواح الناس، وأؤكد متابعتي لتلك القضايا الخطيرة التي أهدرت أرواح الأطفال، مشددا على ضرورة اتخاذ الإجراءات بحق المتسببين في الأخطاء الطبية وإلا فلن نتردد في استجواب وزير الصحة، فأرواح الناس ليست محل تجارب الأطباء غير المؤهلين.

ماجد المطيري

الدوسري: على وزير الصحة إجراء تحقيق موسع حول وفاة الطفلة الكويتية

قال النائب ناصر الدوسري ان خطأ طبيا جديدا اودى بحياة طفلة كويتية في مركز الجلدية بضاحية عبدالله السالم عند حقنها بالخطأ من طبيبة وافدة حسب ما تم تداوله ليضاف الى مسلسل الاخطاء الطبية المعروف بوزارة الصحة. المطلوب من وزير الصحة اجراء تحقيق موسع وضرورة وضع منع سفر على الطبيبة كإجراء احترازي، واحذر مسبقا من ان تكتفي الوزارة بتوقيع خصم من الراتب كما عاهدناها فحياة الناس ليست لعبه. وادعو الى اقرار قانون يغلظ عقوبة الاخطاء الطبية حتى يتحمل الكل مسؤولياته فالامر زاد عن حده. وأتقدم بخالص العزاء الى اسرة الطفلة درة الحرز سائلا الله ان يتغمدها برحمته ويسكنها فسيح جناته ويلهم اهلها وذويها الصبر والسلوان.

ناصر الدوسري

ناقشت أوضاع «البدون» وإصلاح السجون وتبادل المحكومين مع الدول الأخرى

«حقوق الإنسان» تتلقى 88 التماساً خلال دور الانعقاد الثاني

اصدرت لجنة حقوق الانسان البرلمانية مؤخراً تقريرا عن اعمالها جاء فيه: شكل مجلس الأمة في جلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2017/12/19 لجنة حقوق الإنسان على أن يكون لها نفس المهام التي أنيطت بها في المجالس السابقة.

وقد قامت اللجنة في اجتماعها الأول المنعقد بتاريخ 2017/12/24 بانتخاب النائب د.عادل الدمخي رئيسا للجنة بالتزكية والنائب د.وليد الطبطبائي مقررا للجنة بالتزكية، حيث بدأت اللجنة عملها بزيارة الى السجن المركزي (رجال ـ نساء) بتاريخ 2017/12/24 وعلى اثر هذه الزيارة دعت اللجنة الى اجتماعها الأول (الفرعي) في تاريخ 2018/1/7 وذلك لمناقشة النتائج المترتبة على هذه الزيارة كما ناقشت في ذات الاجتماع تفعيل الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

وعقدت اللجنة اجتماعها الثاني (الفرعي) بتاريخ 2018/1/14 والثالث (الفرعي) بتاريخ 2018/1/21، وذلك لمناقشة وضع الحقوق والحريات العامة في الكويت وتفعيل الديوان الوطني لحقوق الإنسان، ونتائج الزيارة التي تمت الى السجن المركزي بتاريخ 2017/12/28.

كما ناقشت اللجنة في اجتماعها الرابع (الفرعي) بتاريخ 2018/1/28 والخامس (الفرعي) بتاريخ 2018/2/1 أوضاع «البدون» المأساوية والآثار الإنسانية والاجتماعية السلبية الواقعة عليهم ونتيجة تفاقمها، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة محايدة من قبل وزارة الداخلية لدراسة القيود الأمنية لفئة المقيمين بصورة غير قانونية.

هذا، وقد وجهت اللجنة الدعوة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اجتماعها السادس (الفرعي) بتاريخ 2018/2/11 وذلك لمتابعة بعض القضايا الإنسانية والاجتماعية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتم الاتفاق على زيارة كل من إدارة الحضانة العائلية، وإدارة رعاية الأحداث.

وفي اجتماعها المنعقد بتاريخ 2018/2/21 ناقشت اللجنة نتائج زيارتها لدور الرعاية الاجتماعية بتاريخ 2018/2/18.

وعقدت اللجنة اجتماعها الثاني بتاريخ 2018/2/22 حيث اطلعت اللجنة على تقرير زيارتها لدور الرعاية الاجتماعية، وتم الاتفاق في باب ما يستجد من اعمال على تشكيل لجنة مصغرة لإصلاح أوضاع السجون برئاسة النائب د.جمعان الحربش وبعضوية كل من النائب د.وليد الطبطبائي والنائب د.عادل الدمخي، وأنه في حال عدم اكتمال النصاب تشكل لجنة فرعية بحضور الرئيس أو المقرر ويكون لها كامل الصلاحيات، كما تم الاتفاق على اعتماد جميع قرارات الاجتماعات الفرعية السابقة.

وناقشت اللجنة في اجتماعها الثالث بتاريخ 2018/3/1 أوضاع السجون وخاصة الأوضاع الصحية، كما تابعت توصيات التقرير الأول للجنة حقوق الإنسان بشأن «تكليف المجلس للجنة بالتحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والإجراءات المتعلقة بوضع نزلاء السجون» المحال الى الحكومة، وذلك بحضور وزير الداخلية وممثلين عن وزارة الصحة، حيث تم الاتفاق على عمل لجنة مشتركة بين الجهات المعنية بالسجون واللجنة لوضع خطة بفترة زمنية محددة لتحسين أوضاع السجون.

وعقدت اللجنة اجتماعها الرابع بتاريخ 8/3/2018، حيث ناقشت فيه الاوضاع الانسانية للبدون، وذلك بحضور ممثلين عن وزارة الداخلية والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، وتم الاتفاق على فتح خط ساخن بين الجهاز المركزي ولجنة حقوق الانسان للنظر في التماسات أبناء فئة المقيمين بصورة غير قانونية.

وفي اجتماع اللجنة السابع (الفرعي) بتاريخ 14/3/2018، تم وضع آلية عمل لجنة التحقيق في الحوادث المتكررة لمحاولات الانتحار من قبل المقيمين بصورة غير قانونية «البدون» والوقوف على أسبابها وآثارها وكيفية معالجتها ومدى الالتزام بمعايير حقوق الانسان بهذا الشأن، كما تم الاتفاق على زيارة من حاول الانتحار من فئة غير محددي الجنسية ومن ثم زيارة سجن الإبعاد (طلحة). وفي الاجتماع الثامن (الفرعي) المنعقد بتاريخ 27/3/2018، ناقشت اللجنة إصلاح السجون والتشريعات اللازمة والميزانية المطلوبة لذلك، كما ناقشت موضوع تبادل المحكومين مع الدول الاخرى.

هذا، وقد ناقشت اللجنة في اجتماعها السادس 16/4/2018، حقوق المقيمين بصورة غير قانونية، وذلك بحضور ممثلين عن الجمعية الكويتية للمقومات الاساسية لحقوق الانسان والجمعية الكويتية لحقوق الانسان وجمعية المحامين الكويتية وبحضور د.ابتهال الخطيب من جامعة الكويت، حيث تم الاتفاق على اجتماع مشترك بين هذه الجمعيات في مقر جمعية المحامين الكويتية لصياغة مقترح تشريعي بإصدار هويات صالحة لمدة خمس سنوات من الجهاز المركزي تضمن للبدون الحقوق المدنية والاجتماعية الأساسية، شريطة ألا يذكر في هذه الهوية أي أصول أو جنسية معينة.

كما ناقشت اللجنة في اجتماعها التاسع (الفرعي) بتاريخ 7/5/2018، حقوق المقيمين بصورة غير قانونية، وتقرير حقوق الانسان في دولة الكويت.

وعقدت اللجنة اجتماعها العاشر (الفرعي) بتاريخ 14/5/2018، وذلك لبحث تشكيل لجنة محايدة لدراسة القيود الامنية لفئة المقيمين بصورة غير قانونية، وذلك طبقا لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع المنعقد بتاريخ 1/2/2018، وذلك بحضور ممثلين عن وزارة الداخلية.

وجدير بالذكر أن اللجنة قد تلقت عدد 88 التماسا خلال دور الانعقاد الثاني وقابلت البعض من أصحاب الشكاوى من خلال لقاءات متعددة، واستدعت اللجنة المسؤولين والمختصين من الوزارات والهيئات والمؤسسات المدنية لاتخاذ ما يلزم لرفع الظلم عن أصحاب الشكاوى وإعادة الحق طبقا لأحكام الدستور والقانون.

كما قام رئيس اللجنة النائب د.عادل جاسم الدمخي بالسعي لإنهاء معاناة الكثير من أصحاب الشكاوى من فئة غير محددي الجنسية، وذلك بالاجتماع وديا وبشكل أسبوعي مع مسؤولي الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

جانب من آخر اجتماع عقد للجنة ويبدو ثامر السويط ود.عادل الدمخي ومحمد هايف